لا مجال لعلم.. أو لعقل.. بدون الحرية

غريب أن نحاول إعادة اختراع العجلة فى مجتمع لا يحفل بالعلم، ولا يحتفى بعلمائه إلا عندما يحققون إنجازاتهم فى الخارج كما نفعل الآن مع «الفرسان» الأربعة المشاركين فى أعظم خطوة نحو سبر الأغوار الأكثر عمقاً للمنظومة الشمسية. والمقصود بإعادة اختراع العجلة هو الجهل بأحكام التاريخ وسنن الحياة، أو تجاهلها. ومن هذه السُنن وتلك الأحكام أن الحياة خبرات متراكمة، وأن من يرد أن ينهض ويتقدم يبدأ من حيث انتهى سابقوه على الطريق نفسها، ولا يسير فى عكسها.

وفى تاريخ الحياة الإنسانية، ارتبط النهوض والتقدم بإيجاد المقومات اللازمة لتحرير العقل وتطوير العلم. وثبت عبر هذا التاريخ أنه لا عقل يعمل ولا علم يتطور بدون حرية التفكير والبحث والإبداع والتجريب وإبداء الرأى والنقاش، بحيث تتفتح الزهور ويصبح المجتمع بستاناً متنوعاً يفيض بثمار العقل وإنجازات العلم من كل لون وشكل وفى كل مجال.

وليس ممكناً بأى حال أن يحدث ذلك عندما نطارد الكتاب أو نحبسه أو نمنعه من التداول، وحين توضع كتب ضمن أحراز القضايا المحالة إلى المحاكم الجنائية، وتُخصص أجهزة وإدارات عدة للرقابة على ما ينتجه العقل. ففى هذه الحالة، يصبح الإنفاق على البحث العلمى، الذى ينص الدستور الجديد على زيادة ميزانيته بحيث (لا تقل عن 1 % من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية) ضرباً من ضروب إهدار المال العام. وقل مثل ذلك عن تشكيل مجالس للعلماء فى

ظروف معاكسة للعلم ومن يسعون إليه، وطاردة للأفكار التى «تخرج عن الصف»، ومعطلة للعقل. وهذه هى نفسها الظروف المنتجة للتعصب الذى يقود إلى تطرف يتحول بعضه إرهاباً نطارد من يمارسه، فى الوقت الذى نهيئ له بيئة ينمو فيها حين نقيّد الحرية اللازمة لتفتح العقل الذى يمثل خط الدفاع الحقيقى ضد هذا الإرهاب.

فالعلاقة بين العلم والعقل والحرية وثيقة، وثابتة فى تاريخ كل بلد تقدم ودخل العصر الحديث، الذى مازلنا نقف على عتباته على مدى أكثر من قرنين منذ مطلع القرن التاسع عشر، فما إن ندلف خطوة نحوه حتى نجد أنفسنا مدفوعين خارجه.

فقد ارتبطت بداية تطور العلم وتحرر العقل ببزوغ شمس الحرية التى بدأت تظهر من وراء سحب سوداء كثيفة فى سماء أوروبا اعتباراً من القرن الخامس عشر. وكانت هذه هى بداية تحرك التاريخ الذى ظل ثابتاً جامداً قبل أن يكتشف الأوروبيون العلاقة الجوهرية بين تحررهم من محاكم التفتيش وتحرير عقولهم من التخلف وتقدم مجتمعاتهم استناداً على العلم.

وعندما تحركت أوروبا إلى الأمام، وبدأت فى تحريك العالم معها، لم يعد ضرورياً أن يكرر كل بلد تجربته التى كانت صعبة فى بدايتها، حيث دفع علماء ومثقفون حياتهم خلالها من أجل فتح الطريق أمام الحرية.

لم يعد محَّتماً أن يدفع مثقفون فى كل عصر حياتهم أو حريتهم ليفتحوا طريق التقدم، أو ما يوجب أن يتراجع غيرهم عن أفكارهم ويضطروا إلى إنكارها أمام محاكم التفتيش التى يختلف طابعها من عصر إلى آخر. فقد بات مؤكداً أن العقل لا يستطيع أداء دوره إلا فى ظل الحرية التى تتيح له أن يُبدع وتوفر للعلم الأجواء اللازمة لكى يتقدم.

وإذا كان هذا كله معروفاً وشائعاً، فمالنا لا نلقى له بالاً ولا نستوعب مغزاه. وإذا كان التاريخ كتاباً مفتوحاً يُعلّم حتى من لا يعرف القراءة أنه لا مجال لعلم ولا لعقل بغير الحرية، فما بالنا لا نفهم أهمية فتح الأبواب ليتجدد الهواء ويتوفر المناخ اللازم لتفتح الزهور التى يبدعها العقل المتحرر من وطأة محاكم التفتيش دينية كانت أم أمنية أم سياسية وإعلامية.

وإذا كانت الحرية غاية من حيث إن إنسانية الإنسان لا تكتمل بدونها، فهى وسيلة فى الوقت نفسه لإطلاق طاقات العقل الذى يُعطله غيابها، وتحقيق التقدم الذى ينعشه حضورها ويفتح أمامه الآفاق اللا محدودة التى أدركها الإنسان حين فهم أن المعرفة قوة.

وكان طبيعياً، والحال هكذا، أن يرتبط التقدم بالتأثير المتبادل بين فلاسفة الحرية ودعاتها من ناحية والعلماء ودارسى العلم من ناحية ثانية. وما الأثر الذى تركه نيوتن مؤسس علم الطبيعة فى تفكير الفيلسوف التنويرى الليبرالى عمانويل كانط الذى ساهمت فلسفته بدورها فى تطور هذا العلم إلا مثال واحد على ذلك.

والحال أننا لا نعى ما نفعله فى أنفسنا حين نجهل علاقة ثابتة راسخة بين العقل والعلم والحرية، ونغفل أن العصر الحديث الذى نحاول الالتحاق به بدأ عندما امتلك الإنسان الحرية التى مكنته من إشهار العقل سلاحاً ضد التخلف بكل أشكاله.